والمقاومة تتصدى بصلابة

«مجلس السلام».. مشروع أمريكي لإعادة هندسة غزة

الوفاق/ لم يكن انعقاد ما سُمّي «مجلس السلام» في واشنطن حدثاً عابراً في سياق سياسي مضطرب، بل محطة جديدة في مسار طويل من محاولات الولايات المتحدة إعادة صياغة المشهد الفلسطيني بما يتوافق مع مصالحها ومصالح كيان الاحتلال. فغزة الخارجة من حرب مدمّرة، والتي ما زالت تعيش تحت وطأة الحصار والدمار والتهجير، تتحوّل اليوم إلى ساحة صراع سياسي لا يقلّ خطورة عن الصراع العسكري. وبينما تحاول واشنطن تقديم نفسها كوسيط يسعى إلى «الاستقرار»، ترى فصائل المقاومة الفلسطينية أن ما يجري ليس سوى محاولة لفرض ترتيبات جديدة تُنهي دور المقاومة وتُعيد إنتاج السيطرة الصهيونية بأدواتٍ مختلفة.

في هذا السياق، جاء بيان حركة «حماس» تعليقاً على الاجتماع الأمريكي ليضع خطوطاً حمراء واضحة: لا مسار سياسي قبل وقف العدوان، ولا ترتيبات قبل رفع الحصار، ولا مستقبل لغزة خارج إطار الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني. هذا الموقف لم يكن معزولاً، بل انسجم مع رؤية أوسع لفصائل المقاومة التي ترى في «مجلس السلام» مشروعاً سياسياً خطيراً يهدف إلى الالتفاف على نتائج صمود غزة وتحويل الإعمار إلى أداة ابتزاز سياسي.

واشنطن تعيد إنتاج خطاب «السلام».. ولكن بشروط الاحتلال

من يستمع إلى خطاب دونالد ترامب في الجلسة الأولى للمجلس يلاحظ بوضوح أن واشنطن لا تتعامل مع غزة كقضية سياسية ذات جذور تاريخية، بل كملف أمني يجب ضبطه. إعلان ترامب أن «الحرب في غزة انتهت» بدا أقرب إلى محاولة فرض واقع سياسي بالقوة، لا توصيفاً لواقع فعلي، خصوصاً في ظل استمرار الخروق الصهيونية لاتفاق وقف إطلاق النار، واستمرار الحصار، وتعطيل دخول المساعدات.

الحديث الأميركي عن «سلام» مشروط بتسليم المقاومة سلاحها، أو بترتيبات أمنية جديدة تُشرف عليها قوى خارجية، يكشف أن واشنطن لا تسعى إلى معالجة جذور الصراع، بل إلى تثبيت نتائج الحرب وإعادة تشكيل غزة بما يخدم الأمن الصهيوني. فالمطلوب من الفلسطينيين، وفق الرؤية الأميركية، هو القبول بمرحلة «ما بعد الحرب» من دون أن تتوقف الحرب فعلياً، والقبول بإعادة الإعمار من دون سيادة، والقبول بترتيبات سياسية من دون حقوق.

بهذا المعنى، يتحوّل «مجلس السلام» إلى منصة لإعادة إنتاج مشروع قديم: إدارة الصراع بدل حلّه، وتجميل الاحتلال بدل إنهائه، وفرض «استقرار» هشّ يقوم على نزع القوة من يد الفلسطينيين، لا على ضمان حقوقهم.

موقف «حماس».. لا سياسة تحت النار ولا إعمار تحت الحصار

بيان «حماس» جاء حاسماً في رفضه لأي مسار سياسي لا يبدأ بوقف العدوان بشكل كامل. فالحركة تدرك أن واشنطن تحاول استثمار اللحظة الراهنة لفرض شروط سياسية جديدة، ولذلك تضع شرطاً أساسياً: لا نقاش قبل وقف الحرب. هذا الموقف لا يعكس فقط رؤية سياسية، بل يعكس أيضاً تجربة تاريخية طويلة مع المبادرات الأميركية التي كانت دائماً تُستخدم لتثبيت الهيمنة الصهيونية.

«حماس» شدّدت على أن رفع الحصار شرط لا يمكن تجاوزه، لأن الحصار ليس مجرد إجراء إداري، بل هو أداة حرب مستمرة. كما ربطت بين المسار السياسي والمسار الإنساني، معتبرةً أن الحديث عن «سلام» بينما يُمنع الغذاء والدواء عن غزة هو شكل من أشكال الخداع السياسي.

أمّا في ما يتعلق بإعادة الإعمار، فقد أكدت الحركة أن تعطيل الإعمار هو جزء من الضغط السياسي على الفلسطينيين، وأن المطلوب هو إعادة إعمار فورية غير مشروطة، لا مشاريع مرتبطة بترتيبات أمنية أو سياسية تُفرض من الخارج. فالإعمار بالنسبة للمقاومة ليس ملفاً تقنياً، بل معركة سيادية بامتياز.

فصائل المقاومة.. رؤية موحّدة في مواجهة المشروع الأميركي

تتفق فصائل المقاومة الفلسطينية على رفض المشروع الأميركي المرتبط بـ«مجلس السلام»، معتبرةً أنه محاولة لتجاوز صمود الفلسطينيين وفرض ترتيبات تخدم الاحتلال. «الجهاد الإسلامي» ترى أن أي مسار يتخطّى المقاومة أو ينتقص من شرعيتها محكوم بالفشل، فيما تؤكد «الجبهة الشعبية» أن جوهر الأزمة هو الاحتلال نفسه، وأن أي مبادرة لا تنصّ صراحة على إنهائه تبقى ناقصة. أمّا بقية الفصائل، ورغم اختلاف توجهاتها، فتجتمع على رفض الترتيبات الأمنية المفروضة من الخارج، ورفض تدويل إدارة القطاع أو ربط الإعمار بشروط سياسية، في موقف موحّد يحمي القرار الوطني.

المقاومة في مواجهة محاولات نزع الشرعية

ما تريده المقاومة اليوم ليس مجرد الحفاظ على وجودها العسكري، بل حماية المشروع الوطني الفلسطيني من محاولات تفريغه من مضمونه. فالمقاومة تدرك أن واشنطن تريد تحويل غزة إلى نموذج «مستقر» وفق المعايير الأميركية، أي قطاع منزوع السلاح، محاصر سياسياً، ومربوط اقتصادياً بجهات خارجية، وتحت إدارة أمنية لا تعكس إرادة سكانه.

لذلك، فإن أول مصلحة تسعى المقاومة لحمايتها هي تثبيت شرعية المقاومة نفسها، باعتبارها حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال. كما تسعى إلى منع فرض ترتيبات أمنية تخدم الاحتلال، مثل نشر قوات دولية أو إعادة السلطة الفلسطينية إلى القطاع بشروط أميركية.

أمّا في ملف الإعمار، فالمقاومة ترى أن ربط الإعمار بنزع السلاح أو تغيير البُنية السياسية في غزة هو ابتزاز سياسي، وأن المطلوب هو فصل الإعمار عن المسار السياسي، وضمان تمويل دولي لا يخضع للفيتو الأميركي، وإشراك المؤسسات الفلسطينية المحلية في عملية الإعمار.

وتدرك المقاومة أيضاً أن أي مسار سياسي يتعامل مع غزة بمعزل عن الضفة الغربية هو محاولة لتكريس الانقسام، ولذلك تصرّ على وحدة الأرض والشعب، وعلى ربط أي ترتيبات مستقبلية بمشروع وطني شامل.

بين مشروع واشنطن ومشروع المقاومة

الصراع اليوم ليس على تفاصيل تقنية، بل على تعريف المستقبل نفسه. واشنطن تريد «سلاماً» يقوم على الاستقرار الأمني من دون سيادة، وعلى إعادة الإعمار من دون حقوق، وعلى ترتيبات سياسية من دون مقاومة. أمّا المقاومة، فتريد سلاماً يقوم على العدالة، وعلى إنهاء الاحتلال، وعلى تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره. هذا التناقض يجعل من «مجلس السلام» ساحة مواجهة سياسية جديدة، لا منصة للحل. فالمقاومة ترى أن واشنطن تحاول الالتفاف على نتائج الحرب، بينما ترى واشنطن أن المقاومة عقبة أمام مشروعها. وبين هذين المشروعين، يقف الشعب الفلسطيني الذي يرفض أن تتحوّل تضحياته إلى ورقة تفاوض تُستخدم لإعادة إنتاج الاحتلال.

غزة تكتب مستقبلها.. لا واشنطن

إن اجتماع «مجلس السلام» في واشنطن ليس سوى فصل جديد من فصول الصراع على غزة. فبينما تحاول الولايات المتحدة فرض رؤيتها تحت عنوان «السلام»، تردّ المقاومة برؤية مختلفة تماماً: لا سلام بلا وقف العدوان، ولا إعمار بلا رفع الحصار، ولا مستقبل لغزة خارج إطار الحقوق الوطنية الكاملة.

غزة التي صمدت في الحرب، والتي دفعت أثماناً هائلة، ليست مستعدة للتنازل عن حقها في السيادة والحرية. والمقاومة التي واجهت الاحتلال عسكرياً، تواجهه اليوم سياسياً، مدركةً أن معركة المستقبل لا تقلّ أهمية عن معركة الميدان.

في النهاية، لن تُكتب معادلة غزة في واشنطن، بل في غزة نفسها، وفي إرادة شعبها، وفي صمود مقاومتها، وفي قدرتها على فرض شروطها على العالم، لا العكس.

بينما تحاول الولايات المتحدة فرض رؤيتها تحت عنوان «السلام»، تردّ المقاومة برؤية مختلفة تماماً: لا سلام بلا وقف العدوان، ولا إعمار بلا رفع الحصار

أخبار قصيرة

تفاصيل جديدة حول تورّط الاستخبارات الأميركية في تفجيرات «السيل الشمالي»

أفادت صحيفة دير شبيغل بأن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كانت على علم مبكر بخطط تفجير خط أنابيب «السيل الشمالي»، وأن عملاء أميركيين التقوا منفّذي العملية في عام ٢٠٢٢ وتبادلوا معهم معلومات تقنية. ورغم ادعاء واشنطن أنها حذّرت كييف لاحقًا، أكدت مصادر أوكرانية أن الأميركيين لم يعترضوا في البداية. كما كشفت الصحيفة أن فاليري زالوجني، القائد الأسبق للجيش الأوكراني، وافق على العملية من دون علم زيلينسكي. وتُرجّح وثائق قضائية ألمانية تورّط ضابط أوكراني سابق نُفّذت العملية بتكليف حكومي. من جهتها، رفضت موسكو رواية تحميل كييف وحدها المسؤولية، مؤكدةً أن التحقيقات الغربية تتعمّد إخفاء الدور الأميركي.

تقرير أوروبي يوثّق ٩٦٤ حادثة قمع ضدّ الفلسطينيين في بريطانيا

وثّق المركز الأوروبي للدعم القانوني ٩٦٤ حادثة قمع ضدّ الفلسطينيين والمتضامنين معهم في بريطانيا بين عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢٥، في تقرير كشف عن تصاعد كبير بعد حرب غزة عام ٢٠٢٣. وأظهر التقرير نمطاً مؤسّسياً واسعاً من التضييق شمل الشرطة التي تورّطت في ٢٢٠ حادثة، والمؤسسات التعليمية بـ١٩٢ حادثة، إضافةً إلى جماعات الضغط المؤيدة لكيان الاحتلال والصحافيين. كما بيّن أن الطلاب والأكاديميين كانوا الأكثر استهدافاً بـ٣٣٦ حالة، تلاهم الناشطون والعاملون في القطاعين العام والخاص. ويأتي هذا ضمن «مؤشر القمع البريطاني»، أول قاعدة بيانات وطنية ترصد الاعتقالات والفصل وإلغاء الفعاليات المرتبطة بالتضامن مع فلسطين، والذي أُطلق حديثاً للجمهور في بريطانيا.

العدو الصهيوني يواصل اعتداءاته في جنوب لبنان والبقاع

واصل جيش الاحتلال اعتداءاته على الأراضي اللبنانية، منفّذاً سلسلة هجمات طالت الجنوب والبقاع في خرق واضح لاتفاق وقف إطلاق النار والقرار ١٧٠١. فقد استهدف الطيران المسيّر مناطق شرقي الشعرة والنبي شيث، فيما قصفت دبابة «ميركافا» منزلاً غير مأهول في أطراف عيترون. كما طال القصف المدفعي أحراج يارون ومحيطها، وتعرّض سهل الخيام لرشقات رشاشة وقذائف هاون من موقع «تلة الحمامص». وألقى الطيران المسيّر قنابل صوتية على عيتا الشعب وعديسة، في حين شنّ الطيران الحربي غارات فجراً على أطراف البيسارية والمحمودية. كذلك توغلت قوات الاحتلال في يارون والخيام وفجّرت منزلين، في تصعيدٍ مستمر يهدد بتوسيع دائرة المواجهة.

كوريا الشمالية تكشف عن منظومة صاروخية نووية جديدة

كشفت كوريا الشمالية عن منظومة صاروخية ضخمة متعددة الفوهات بعيار ٦٠٠ ملم، قادرة على إطلاق رؤوس حربية نووية، في خطوة جديدة تعكس تصاعد سباق التسلح في شبه الجزيرة الكورية.

وأشرف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون على مراسم الإعلان الرسمي عن المنظومة، مشيدًا بها بوصفها «فريدة من نوعها في العالم»، ومعتبراً أنها «ملائمة لهجوم خاص، أي لإنجاز مهمّة استراتيجية»، في إشارة ضمنية إلى الاستخدام النووي.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية عن كيم تأكيده أن القاذفة الجديدة تعزز قدرات الردع الاستراتيجي لبلاده، في ظل ما وصفه بتصاعد التوترات والتهديدات الأمنية المحيطة بكوريا الشمالية.

ويُعد عيار ٦٠٠ ملم من أكبر العيارات المستخدمة في أنظمة الإطلاق المتعدد للصواريخ، ما يمنح المنظومة قدرة تدميرية عالية ومدى أطول مقارنة بالأنظمة التقليدية، وفق تقديرات عسكرية.

ويأتي الكشف عن القاذفة الجديدة في سياق سلسلة من التجارب الصاروخية وتطوير القدرات النووية التي أعلنتها بيونغ يانغ في الأشهر الماضية، وسط تحذيرات متكررة من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة من تداعيات تعزيز الترسانة النووية والصاروخية للشمال.

ورأى مراقبون أن الخطوة تحمل رسالة ردع مباشرة إلى سيول وواشنطن، خاصةً في ظل استمرار المناورات العسكرية المشتركة بين الحليفين، والتي تعتبرها بيونج يانج تهديداً لأمنها القومي.

المجر تهدد أوكرانيا بقطع الكهرباء وسط خلاف بشأن النفط الروسي

لوّح رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان بإمكانية قطع إمدادات الطاقة عن أوكرانيا، إذا استمرت كييف في عرقلة تسليم النفط الروسي لبلاده. وقال أوربان، في تصريحات لصحفيين مجريين في واشنطن، يوم الخميس، إن أوكرانيا «تتلقى جزءاً كبيراً من الكهرباء عبر المجر»، مضيفاً «لا أريد أن أهدد أو أستبق أي شيء، لكن أوكرانيا تتلقى جزءاً كبيراً من الكهرباء عبر المجر». وطالب الزعيم المجري كييف بالكف عما وصفه بمحاولات إثارة الاضطرابات وممارسة «الابتزاز»، مضيفاً أن بودابست قد تنظر في اتخاذ «خطوات انتقامية». وتأتي تصريحات أوربان في ظل توقف إمدادات النفط الروسي إلى المجر عبر خط أنابيب «دروجبا» المار بالأراضي الأوكرانية منذ أواخر يناير/كانون الثاني، مما أدى إلى انقطاع إمدادات كانت تعتمد عليها كل من المجر وسلوفاكيا بدرجة كبيرة. وردّاً على ذلك، أوقفت بودابست وبراتيسلافا، الأربعاء، تسليم الوقود إلى أوكرانيا. كما تزامن تصريحات رئيس الوزراء المجري مع اقتراب الانتخابات البرلمانية المقررة في ١٢ أبريل/نيسان المقبل، إذ قال إن كييف تريده أن يخسر التصويت، لذلك فهي تسعى إلى رفع تكاليف التدفئة في المجر عبر إغلاق خط الأنابيب. واتهم أوربان، حزب «الاحترام والحرية» (تيسا) المعارض المحافظ بتلقي تمويل من أوكرانيا، مدعياً وجود «اتفاق سري» بين كييف والاتحاد الأوروبي وألمانيا في مؤتمر ميونخ للأمن الأخير بهدف الإطاحة به.